Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

التاريخ: 2018/09/25

محكمة النقض المصرية تصدر حكم نهائي جديد بالإعدام بحق 20 مواطنا عن اتهامات ملفقة

الحكم بُني على تحريات امنية مغيركة واعترافات انتزعت من المتهمين تحت وطأة التعذيب

الحكم يرفع عدد المتهمين المحكوم عليهم بالإعدام بصورة باتة صالحة للتنفيذ في اعقاب الثالث من يوليو/تموز2013 إلى 56شخصاً

خلال ذات الفترة نفذت السلطات المصرية حكم الإعدام بالفعل بحق 29 مواطنا

قالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا أن محكمة النقض المصرية قضت الاثنين 24 سبتمبر/إيلول 2018 برفض الطعون المقدمة من 135 متهماً القضية المعروفة إعلامياً بقضية أحداث مركز شرطة كرداسة، من بينهم 20 شخصاً تم تثبيت احكام الإعدام بحقهم لتصبح باتة جاهزة للنفاذ في أي وقت، في محاكمة لم تتحل بالمعايير الدنيا للمحاكمات العادلة.

وأضافت المنظمة أن الحكم نص في بنده الثالث على تأييد الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهم العشرين وهم سعيد يوسف عبد السلام صالح وعبد الرحيم عبد الحليم عبد الله جبريل وأحمد محمد شاهد ووليد سعد أبو عميرة عمارة وشحات مصطفى ومحمد رزق أبو السعود، واشرف سيد رزق، و أحمد عويس حسن، و عصام عيد المعطي، أحمد عبد النبي، وبدر عيد النبي، وقطب سيد قطب، وعمر محمد السيد، وعزت العطار، وعلي السيد قناوي، وعبد الله سعيد، ومحمد يوسف الصعيدي،

Email:info@aohr.org.uk

Tel: 0044 20 31 88 4107
Fax: 0044 20 31 88 4108
PO BOX 68981 LONDON NW26 9FY

وأحمد عبد السلام، وعرفات عبد اللطيف، ومصطفى السيد، كما شمل الحكم تثبيت احكام الإدانة الصادرة ضد 115 آخرين، منهم 80 شخصاً محكوم عليهم بالسجن المؤبد بينهم امراة اسمها شنن، والمقبوض عليها منذ سبتمبر/أيلول 2013، والسجن والسجن المشدد لباقي المتهمين.

ولفتت المنظمة إلى ان الحكم بني كغيره من أحكام الإعدام على تحريات أمنية مفبركة لا تستند إلى أي دليل مادي او تصور منطقي، بالإضافة إلى اعترافات انتزعت من بعض المتهمين تحت وطأة التعذيب وهو ما دفع محكمة النقض إلى إلغاء الحكم في القضية في العرض الأول عليها وإعادة المحاكمة أمام محكمة جنايات اخرى قبل أن تعود وتقبل ذات الأدلة كسبب للإدانة في الحكم المذكور.

وذكرت المنظمة أن هذا الحكم يرفع عدد المتهمين المحكوم عليهم بالإعدام بصورة بائة صالحة للتنفيذ في أعقاب الثالث من يوليو/تموز2013 إلى 56شخصاً، إضافة إلى 29 آخرين تم تنفيذ حكم الإعدام فيهم بالفعل، ضمن 1027 محكوم بالإعدام على خلفية اتهامهم في قضايا معارضة للسلطات، وذلك في 81 قضية، بينها 13 قضية نظرت أمام محاكم عسكرية.

وأكدت المنظمة أن النظام المصري يمارس القتل العمدي بحق المعارضين عبر المحاكم بعد ان عمل بشكل مكثف على إهدار منظومة العدالة، وإخضاع المحاكم لإرادة السلطات الأمنية ما يحرم المعتقلين من أي فرصة للتمتع بالمحاكمة العادلة.

وأوضحت المنظمة ان المعارضين المعتقلين يمرون برحلة معاناة بائغة تبدأ من لحظة اعتقالهم وتعريضهم للاختفاء القسري وحرمانهم من التواصل مع العالم الخارجي، مرورا بتعريضهم للتعذيب البشع بغية إجبارهم على الاعتراف باتهامات مفبركة تدينهم، وصولا إلى محاكمات جائرة تصدر أحكاما قاسية بحقهم تصل إلى الإعدام.

Email:info@aohr.org.uk
Tel: 0044 20 31 88 4107
Fax: 0044 20 31 88 4108
PO BOX 68981 LONDON NW26 9FY

وطالبت المنظمة الأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الضغط على السلطات المصرية لوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، فالوقت ينفد وأرواح مئات المحكوم عليهم في خطر.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

Email:info@aohr.org.uk

Tel: 0044 20 31 88 4107
Fax: 0044 20 31 88 4108
PO BOX 68981 LONDON NW26 9FY